



حلقة حوار (صيته)

مشاركة القطاع في تقديم الخدمات

الدورة الخامسة | (١٤٣٨هـ - ٢٠١٦م)

حول منهجية حلقة الحوار

- تحليل التوجهات والفرص والمستهدفات في كل من وثيقة رؤية المملكة ٢٠٣٠م ووثيقة برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠م حيال القطاع غير الربحي في المملكة.

موضوع حلقة الحوار	ما يقابلها من أهداف/مبادرات/مؤشرات واردة في رؤية ٢٠٣٠ وبرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠
مشاركة القطاع في تقديم الخدمات	<ul style="list-style-type: none">■ إحدى أهداف رؤية ٢٠٣٠ رفع مساهمة القطاع غير الربحي في إجمالي الناتج المحلي من أقل من ١٪ إلى ٥٪.■ برنامج التوسع في الخصخصة هو إحدى البرامج التنفيذية لرؤية ٢٠٣٠، ومن المرجح الإعلان عن تفاصيله مستقبلاً.■ تعهدت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالشراكة مع القطاع الثالث لتقديم خدمات الحماية الاجتماعية؛ من خلال مبادرات التحول الوطني.■ وزارة الإعلام والثقافة تستهدف إنشاء مؤسسة غير ربحية للفنون (المجمع الملكي للفنون)، كأحدى مبادرات التحول الوطني.■ سيقوم برنامج (ارتقاء) وهو أحد البرامج التنفيذية لرؤية ٢٠٣٠، بتعزيز الشراكة التعليمية بين القطاع الخاص والقطاع غير الربحي.■ الإسكان التعاوني هو إحدى مبادرات وزارة الإسكان في برنامج التحول الوطني.

حول منهجية حلقة الحوار

■ استعراض التجارب المحلية والدروس المستفادة منها.

■ التعريف بأفضل الممارسات العالمية.

■ مقابلة أصحاب العلاقة والمصلحة من القطاع غير الربحي، وصناع القرار، والقطاع الخاص، والمختصين والخبراء.

أفضل الممارسات في إسناد الخدمات للقطاع غير الربحي

- يعد إسناد خدمات الرعاية الصحية الأولية و الخدمات التعليمية للمنظمات غير الربحية من أكثر أنماط الخدمات إسناداً للقطاع حول العالم.
- أن تقوم الحكومات بتوفير البيئة التنظيمية الداعمة لعملية التعاقد، مثل أن تكون القوانين المنظمة لهذه العملية واضحة وشفافة.
- أهمية إشراك المنظمات غير الربحية في تصميم البرامج أو الخدمات التي يتم التعاقد عليها.
- تخصيص إدارات مسؤولة عن عملية التعاقد مع المنظمات غير الربحية، وقادرة على متابعة تنفيذها مع المنظمات غير الربحية.

أنماط التعاقد بين الجهات الحكومية والمنظمات غير الربحية

- منح القطاع غير الربحي مسؤولية تقديم الخدمات في منطقة محددة. ويستخدم هذا الشكل في التعاقد عندما تعاني بعض المناطق من نقص كبير في توفير الخدمات لا تستطيع الجهات الحكومية تغطيته.
- تعد تجربة بريطانيا في إصدار عقود الاستثمار الاجتماعي (Social Investment Bond)، من التجارب المثيرة للاهتمام، حيث تقوم الجهات الحكومية التي تريد إسناد خدماتها بوضع معايير ومؤشرات محددة، بحيث لا تقوم الجهة الحكومية بإسناد الخدمة إلا بعد أن تثبت المنظمة/المنشأة سواء من القطاع غير الربحي أو الخاص، أنها قامت بتقديم الخدمة بكفاءة أفضل من الجهة الحكومية. وبذلك يكون التمويل وإسناد الخدمة مشروطاً بقياس النجاح وفقاً لمعايير محددة تضعها الجهات الحكومية. والهدف من هذا النوع من العقود هو تحسين تقديم الخدمات للمواطنين بكفاءة، وتقليص نفقات تقديم الخدمات.
- التعاقد مع المنظمات غير الربحية لإدارة مرافق مملوكة للدولة. وفي بعض التجارب، تستثمر الحكومة في توفير النفقات المالية الخاصة بتشغيل هذه المرافق؛ كدفع رواتب العاملين وغيرها.
- نقل تقديم الخدمة بالكامل من القطاع الحكومي إلى القطاع غير الربحي. ففي بعض الأمثلة لا تقدم الدولة خدمات الرعاية الصحية الأولية على الإطلاق، وتنقل بالكامل إلى القطاع غير الربحي.

تجربة الولايات المتحدة في خصخصة الخدمات الصحية والتعليمية

- **الخدمات الصحية:** ٥٩% من المستشفيات في الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر منظمات غير هادفة للربح، مقارنة بـ ٢٥% هادفة للربح، و ١٥% مستشفيات حكومي.
- **الخدمات التعليمية:** تصنف معظم الجامعات الأمريكية كمنظمات غير هادفة للربح، مثل جامعة هارفرد رغم حصولها على إيرادات هائلة لكنها لا تقوم بتوزيعها كأرباح ولا يوجد مساهمين. وبحسب بيانات المركز الأمريكي لإحصاءات التعليم، تملك الجامعات والكليات حسابات أوقاف تقدر قيمتها بـ ٤٦٧ \$ مليار دولار بنهاية عام ٢٠١٣.

أوجه تعاقد الجهات الحكومية مع المنظمات غير الربحية في المملكة

أولاً: عبر نظام المنافسات والمشتريات الحكومية

- يقدم مع العرض ضمان ابتدائي من (1%) إلى (2%) (من واحد إلى اثنين في المائة) من قيمته وفقاً لشروط المنافسة، ولا يلزم تقديم هذا الضمان الحالات التالية:
- الشراء المباشر (إلا إذا كانت العروض مغلقة).
 - تعاقدات الجهات الخاضعة لأحكام هذا النظام فيما بينها، وفي التعاقد مع الجمعيات الخيرية والجمعيات ذات النفع العام، بشرط تنفيذها الأعمال بنفسها.

المادة الحادية عشرة من نظام المنافسات والمشتريات الحكومية

يتيح نظام المنافسات والمشتريات الحكومية تعاقد الجهات الحكومية مع الجمعيات الخيرية والجمعيات ذات النفع العام، ويستثني النظام الجمعيات من تقديم ضمان ابتدائي عند دخول المنافسة.

أوجه تعاقد الجهات الحكومية مع المنظمات غير الربحية في المملكة

ثانياً: نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية

يجوز لأي جهة حكومية أو خاصة التعاقد مع إحدى جمعيات النفع العامة لإدارة مؤسسة تابعة لها، أو تنفيذ بعض مشروعاتها أو برامجها أو خدماتها، والتي تدخل ضمن اختصاصها، وتعد العلاقة الناشئة بين جمعية النفع العام والجهة الحكومية علاقة عقدية إدارية تنشأ وفقاً لنظام المنافسات والمشتريات الحكومية.

المادة الثالثة والأربعون من اللائحة التنفيذية لنظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية

أوجه تعاقد الجهات الحكومية مع المنظمات غير الربحية في المملكة

ثانياً: نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية

يتيح نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية لجمعيات النفع العام إدارة مؤسسات تابعة للجهات الحكومية، أو تنفيذ مشاريعها أو برامجها أو خدماتها. أما عن آليات التعاقد، فقد أرجعها النظام لأحكام نظام المنافسات والمشتريات الحكومية.

وقد منح النظام كذلك جمعيات النفع العام عدداً من الامتيازات، بما يدعم عملية إسناد الخدمات لها:

- يمكن لجمعيات النفع العام نزع ملكية العقارات التي تحتاج إليها في حدود أغراض النفع العام التي أنشئت من أجلها، على أن يصدر قرار نزع الملكية من وزير العمل والتنمية الاجتماعية.
- يجوز لجمعيات النفع العام جمع التبرعات بدون أخذ الإذن من الوزارة، على أن يتم التقييد بالأنظمة والتعليمات والضوابط المنظمة لعملية جمع التبرعات.
- لا يجوز الحجز أو التنفيذ على أموال جمعيات النفع العام إلا بحكم قضائي.

الشراكة بين وزارة العمل والتنمية الاجتماعية مع جمعية الوداد الخيرية



- تم توقيع مذكرة تفاهم بين الوزارة والجمعية بتاريخ ١٤ / ٨ / ٢٠١٦ م.
- ستقوم الجمعية بتوفير خدمات الرعاية للأيتام، وإسناد رعايتهم لأسر حاضنة.
- تم على إثر هذا الاتفاق إغلاق إدارة رعاية الأيتام في الوزارة.



تجربة المؤسسات الخيرية في المملكة في تقديم الخدمات التعليمية



(أ) مؤسسة الملك فيصل الخيرية:

جامعة عفت: أنشئت في عام ١٩٩٩ كأول كلية أهلية نسائية غير ربحية، تعمل تحت مظلة مؤسسة الملك فيصل الخيرية، وقد تم تحويل الكلية إلى جامعة في عام ٢٠٠٩م.



جامعة الفيصل: أنشئت في عام ٢٠٠٢ بمبادرة من مؤسسة الملك فيصل الخيرية كجامعة أهلية غير ربحية في المملكة.



(ب) مؤسسة الرياض الخيرية للعلوم:

جامعة الأمير سلطان: أنشئت جامعة الأمير سلطان الأهلية في عام ١٩٩٩ تحت اسم كلية الأمير سلطان الخاصة، وفي عام ٢٠٠٣ قامت وزارة التعليم العالي بإعلانها جامعة. وقد شُيّدت هذه الجامعة من قبل مؤسسة الرياض الخيرية للعلوم ومُنحت الترخيص من وزارة التعليم العالي كمؤسسة أكاديمية أهلية غير ربحية في مدينة الرياض.



تجربة المؤسسات الخيرية في تقديم الخدمات الصحية



مجتمع جميل

- مستشفى غير ربحي، تأسس عام ١٩٩٥ في جدة، متخصص في تقديم التأهيل الطبي وبرامج الرعاية الوقائية للصغار والأطفال.
- تقدر الطاقة الاستيعابية للمستشفى بـ ١٢٠ سريراً.

مدينة سلطان بن عبدالعزيز للخدمات الإنسانية
SULTAN BIN ABDULAZIZ HUMANITARIAN CITY



- إحدى مشاريع مؤسسة سلطان بن عبدالعزيز الخيرية غير الهادفة للربح.
- أكبر صرح طبي في تقديم الخدمات المتعلقة بالتأهيل الطبي في منطقة الشرق الأوسط.
- تقدر الطاقة الاستيعابية للمستشفى بـ ٤٦٠ سرير توفر عناية طبية متطورة وبإشراف طاقم طبي من ذوي الخبرة العالمية.

أولاً: عدم وضوح إجراءات التعاقد بين الجهات الحكومية والمنظمات غير الربحية

ثانياً: ضعف القدرات المالية والبشرية للقطاع غير الربحي في تقديم الخدمات على نطاق وطني

ثالثاً: مخاطر إسناد الخدمات مقابل ضعف الإشراف الحكومي

أولاً: عدم وضوح إجراءات التعاقد بين الجهات الحكومية والمنظمات غير الربحية

ال حلول والمقترحات

- إنشاء إدارات في كل من وزارات الصحة والتعليم والعمل والتنمية، تتعاون فيما بينها، لغرض التعاقد مع المنظمات غير الربحية لإسناد خدماتها إليها.
- إتاحة المزيد من أنماط التعاقد بين الجهات الحكومية والمنظمات غير الربحية لتشمل إدارة المنشآت الحكومية وتشغيلها. (مثلاً: إحدى المستشفيات الحكومية حديثة الإنشاء والتي تعاني الحكومة من تشغيلها لنقص الموارد البشرية أو المالية)

ثانياً: ضعف القدرات المالية والبشرية للقطاع غير الربحي في تقديم الخدمات على نطاق وطني

الحلول والمقترحات

- توفير مخصص لتشجيع اندماج الجمعيات النشطة في تقديم الخدمات، لتسهيل وصولها للمستفيدين في مختلف المناطق.
- أن تقوم الوزارات بتوفير أراضيها المخصصة للمرافق الخدمية في المخططات لبناء المنشآت الخدمية غير الهادفة للربح.
- قيام الجهات الحكومية المُسندة لخدماتها للقطاع غير الربحي، بالمساهمة في دفع رواتب العاملين أو إعارة العاملين للمنظمة غير الربحية.
- أن تسعى الجهات الحكومية لإنشاء جمعيات خيرية لتقديم الخدمات، كخطوة أولى لإسناد الخدمات للقطاع.

ثالثاً: مخاطر إسناد الخدمات مقابل ضعف الإشراف الحكومي

الحلول والمقترحات

- أن تسعى الجهات الحكومية لإنشاء جمعيات خيرية لتقديم الخدمات، كخطوة أولى لإسناد الخدمات للقطاع.



شكراً لكم